http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1650) السنة السابعة - الاثنين (9) تشرين الثاني 2009

بعد وصوله الى بغداد

شريف شاهين: علاقات مصر مع العراق لا يمكن أن تتوقف عند حادث معين

بغداد / المدى والوكالات

وصف سفير مصر الجديد لدى بغداد شريف شاهين ان مهمته في العراق «دقيقة للغاية»، وأن بلاده «لم تنظر إلى العراق من منظور أمني فقط»، مدللا على ذلك بأن العلاقات المصرية – العراقية عبر تاريخها «كان لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية».

وشدد شاهين، بحسب صحيفة «الرأي» الكويتية على أن «العراق لم يكن أبدا غائبا عن مصر كما لم تكن مصر غائبة عن العراق في أي مرحلة من المراحل»، معتبرا أن «عودة السفير المصري إلى بغداد في هذا التوقيت رمز للاهتمام المصري المستمر بالعراق ودوره في منظومة العمل العربي المشترك». ووصف مهمته في العراق بأنها «دقيقة للغاية، لأننا ننظر إلى العراق بأهمية كبيرة ومن منظور حتمية هذه العلاقة منذ أن بدأت وحتى الآن، والتي تعد من دون أي مبالغة إحدى أهم الركائز الأساسية في منظومة العمل العربي المشترك، فضلا عن الرصيد الضخم لهذه العلاقة في شقها الثنائي». واضاف ان «العراق على مدى تاريخه يمثل عمقا داعما لمصر في كل المجالات انطلاقا من العلاقات الاستراتيجية المتشعبة التي تربط بين البلدين، ومن هنا تأتي أهمية هذه المهمة ودقتها، وأيضا من الظرف الذي نمر به الآن وما تحمله اللحظة الراهنة التي تشهد دفعة وزخما غير مسبوق على المستوى الثنائي، والتي تمثل أو إذا جاز وصفها تعد متنفسا للشعبين».

وأكد أنه لايخشى مصير السفير المصري السابق لدى بغداد إيهاب الشريف الذي قتل بعد اختطافه هناك. وقال: ان العلاقات لايمكن أن تتوقف عند حادث معين، والعلاقات المصرية – العراقية تحكمها مصالح شعبين، وهي علاقات كبيرة للغاية في الشكل الذي يمكنها من أن تتخطى المشاعر مهما كانت صادمة والأحداث مهما كانت قاسية.

وبشأن آفاق الاستثمارات المصرية في العراق، قال: انها (الاستثمارات) بدأت بالفعل مع الزيارة المهمة التي قام بها وزير الاستثمار المصري محمود محيي الدين إلى العراق في آب الماضي، والتي شهدت التوقيع على (٩) اتفاقات للاستثمار في مجالات مختلفة، ومن جانبنا سنعمل خلال الفترة المقبلة على دعم ماتم التوصل إليه خلال هذه الزيارة والإشراف على سبل استمراره وتطويره.

وبخصوص الترتيبات لإعادة افتتاح السفارة، وقوام البعثة الدبلوماسية المصرية في العراق وحجمها، قال: «الترتيبات مستمرة والإجراءات الإدارية والفنية تأخذ مسارها، وبالنسبة للبعثة وقوامها، فالحقائق تقول إن أي بعثة دبلوماسية يحدد حجمها مفهوم طبيعة العلاقات، ومنظومة العلاقات المصرية – العراقية هي التي ستحدد حجم البعثة وفق الأولويات والأهداف والغرض الدبلوماسي».

والتقى السفير المصري الجديد مسؤولين في وزارة الخارجية بينهم وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي. وأكدت مصادر وزارة الخارجية في تصريحات صحفية ان «عباوي أكد للسفير الجديد ان وزارة الخارجية اتخذت التدابير اللازمة لحماية السفارة المصرية واتفقت مع وزارة الداخلية على توفير الأمن لجميع السفارات التي ستفتح أبوابها مجدداً في العراق». ورفضت المصادر الإفصاح عن مكان السفارة المصرية في بغداد، لكنها أكدت ان السفارة ستكون خارج المنطقة الخضراء تلبية لرغبة الحكومة المصرية.

من جهتها اهتمت صحف القاهرة بالعديد من القضايا العراقية لكن تصدرت صفحاتها الأولى أنباء تسلم السفير المصري لدى بغداد شريف شاهين مهام عمله في العراق وبحثه مشاكل الجالية المصرية بالعراق وصرف الحوالات واستئناف الرحلات الجوية بين القاهرة وبغداد وتعزيز علاقات التعاون بين البلدين. ذكرت صحيفة الأهرام شبه الرسمية على صفحتها الأولى أن سفير مصر الجديد لدى العراق شريف شاهين وصل إلى العاصمة بغداد بعد سنوات من اختطاف واغتيال السفير المصري السابق إيهاب الشريف، واشارت إلى أنه سيفتتح مقر السفارة قريبا ويبدأ ممارسة مهام منصبه بعقد لقاء مع عدد من الجالية المصرية في العراق لبحث المشكلات التي تعرضوا لها خلال الفترة الماضية. وفي السياق نفسه كتبت صحيفة الجمهورية شبه الرسمية: ان السفير شريف أكد أن الفترة المقبلة ستشهد تعاونا وثيقا مع العراق وقال: إنه يحمل رؤية مصرية لتعزيز العلاقات في مختلف المجالات وتحقيق مصالح البلدين وإعادتها إلى منظومة العمل العربي الفعال، مضيفا: أن هناك ملفات كثيرة تتصدر اهتمامات السفارة في بغداد في مقدمتها استئناف الرحلات الجوية بين القاهرة وبغداد وصرف الحوالات الصفراء والتي توقف صرفها منذ سنوات طويلة، كما نقلت الجمهورية عن السفير المصري تأكيده زيادة الدعم للشعب العراقي والحكومة في تلك المرحلة لإعادة البناء من خلال تدريب الكوادر العراقية والاستفادة من الخبرات المصرية المتراكمة في كل المجالات.

توماس فريدمان: الانسحاب من العراق.. إنجاز وحيد بتكلفة باهظة

قوات اميركية بانتظار انسحابها من العراق

بغداد / المدى

كتب توماس فريدمان مقالاً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» تحت عنوان «أعين على الجائزة»، استهله بخبر خيالي لعام ٢٠١٢، تخيل فيه احتفال الرئيس أوباما بتمام انسحاب القوات الأميركية من العراق، وأنه الانجاز الوحيد الذي استطاع تحقيقه في الشرق الأوسط-بالرغم من تكلفته الباهظة – بينما تعطلت جهود السلام الفلسطينية – الاسرائيلية وتعقدت الحرب في أفغانستان.

وطرح الكاتب السؤال: هل من الممكن أن يقرأ الأميركيون مثل هذا الخبر بعد ثلاثة أعوام من الآن؟ ويجيب الكاتب بأنه لا يراهن على حدوث ذلك ولا يستبعده أيضاً. اذ أنه بعد ست سنوات من الحرب الأميركية في العراق، لا يزال البلد مثيراً للأعصاب. فمراقبة السياسة العراقية تشبه مراقبة بهلوان يسير على حبل مشدود ليعبر مغارة خطرة. اذ يبدو وكأنه سيسقط في الهاوية مع كل خطوة، ورغم ذلك – وبشكل ما – يواصل التقدم الى الأمام. ويوضح الكاتب أن تحويل دولة تعرضت للقمع طيلة ثلاثة عقود من الحكم الديكتاتوري ليس عملية سهلة. انها خطوة واحدة وانتخابات واحدة وقانون واحد في كل مرة، وكل منها حاسم ويحتاج الى جهاد من أجل تحقيقه.

ويقول الكاتب بحسب صحيفة الوطن القطرية: ان الخطوة التالية لا تقل أهمية، ولهذا لا يمكن ترك أفغانستان لتشتت انتباه الدبلوماسيين الأميركيين بعيداً عن العراق، ولنتذكر أن تحويل العراق سيؤثر على العالم العربي والاسلامي بأسره، بينما تغيير أفغانستان لن يؤثر سوى عليها. ويرى الكاتب أن فريق الرئيس أوباما بحاجة الى التأكد من أن ساسة العراق لن يؤجلوا الانتخابات القادمة عن موعدها في ١٦ كانون الثاني القادم، ولن يقيموا الانتخابات على أساس نظام «القائمة المغلقة» الذي كان متبعاً عام ٢٠٠٥، والذي يسيطر فيه رؤساء الأحزاب على نتيجة الانتخابات. اذ يجب أن يُصر فريق أوباما على انتخابات بنظام «القائمة المفتوحة»، والتي تتيح الفرصة للوجوه الجديدة وتسمح للعراقيين بالتصويت لمرشحين محددين، وليس لحزب بعينه.

ويضيف الكاتب: أنه اذا تم العمل بنظام القائمة المفتوحة في الانتخابات، فستكون الخطوة الهامة التالية هي ظهور الأحزاب العراقية المشاركة في هذه الانتخابات بتحالفات غير عرقية. وهذا سيكون مهماً لأن العراق نموذج مصغر من الشرق الأوسط، واذا استطاعت طوائف العراق معرفة كيف تحكم نفسها- دون ديكتاتور ذي قبضة حديدية- فستصبح الديمقراطية ممكنة في المنطقة بأسرها.

أما ما يثير الأعصاب-في رأي الكاتب- فهو أن رئيس الوزراء نوري المالكي، قرر أن يخوض الانتخابات هذه المرة مع ما أسماه «ائتلاف دولة القانون»، وهو تحالف وطني من ٤٠ حزباً سياسياً بينهم زعماء عشائر وعدد من الأقليات. ويوضح الكاتب أنه حينما سأل المالكي عن تحالفه الجديد-أثناء زيارته الأخيرة الى الولايات المتحدة- أجابه رئيس الوزراء قائلاً انه «لا يمكن أن يحكم العراق لون أو دين أو طائفة واحدة. لقد رأينا بوضوح أن الطائفية والتجمعات العرقية هددت وحدتنا الوطنية.ولهذا أعتقد أنه ينبغي حشد هذه الطوائف المختلفة معاً لاعادة تشكيل العراق كدولة قائمة على حكم القانون والمساواة والمواطنة. فقد شجعنا الشعب العراقي، وهذا ما يريده. كما تنظم الأحزاب الأخرى نفسها بهذه الطريقة، ولم يعد باستطاعة أحد أن يخوض الانتخابات ككتلة طائفية محضة. فتجربتنا فريدة من نوعها في المنطقة». ويضيف الكاتب أن هذا صحيح، اذ يرغب الايرانيون في السيطرة على أحزاب موالية لطهران على مقاليد السلطة في العراق. كما يكره النظام الايراني فكرة أن يقيم العراق انتخابات حقيقية، بينما تقنن ايران نفسها التصويت وتحصره بين مجموعة مرشحين تم اختيارهم سلفاً ثم تزور النتيجة. في الوقت نفسه يخشى أغلب القادة العرب تأصل ديمقراطية متعددة الطوائف في دولة مجاورة. ويؤكد الكاتب ذلك بقول المالكي «أخطر ما يهدد الآخرين هو نجاحنا في بناء دولة ديمقراطية في العراق...اذ ستشعر النظم القائمة على حزب أو طائفة واحدة بالخطر...لقد حكم صدام لأكثر من ٣٥ عاماً، ونحن بحاجة الى تنشئة جيل أو جيلين على الديمقراطية وحقوق الانسان للتخلص من التوجهات القديمة»، وهي المهمة التي يدرك المالكي أنها لن تكون سهلة.

ثم يختتم الكاتب المقال بقوله: انه اذا أقيمت الانتخابات، فستُعقد أثناء وجود القوات الأميركية. ولكن الجائزة والاختبار الحقيقيين سيكونان بعد أربع سنوات من الآن، وذلك اذا استطاع العراق اقامة انتخابات تتنافس فيها التحالفات متعددة الطوائف – القائمة على أفكار مختلفة في الحكم وليس العرق – على السلطة، وتنتقل فيه مقاليدها من حكومة الى أخرى من دون تدخل القوات الاميركية، وهذا هو ما سيحرك منطقة الشرق الأوسط بأسرها. وحتى مع الاهتمام بأفغانستان، لا ينبغي نسيان النظام السياسي العراقي الضعيف ومساعدته على الازدهار.

واسط تستنجد بالأمم المتحدة للتخلص من ألغام الحرب مع إيران

البحث عن الالغام

الكوت / وكالات

ناشد مسؤول محلي في محافظة واسط، الأمم المتحدة التدخل لمساعدة بعض مدن المحافظة في التخلص من الكميات الكبيرة من الألغام التي زرعت في الثمانينيات خلال الحرب العراقية الايرانية.

وقال سعيد الياسري عضو مجلس المحافظة «إن مناشدتنا للمنظمة الدولية جاءت في ظل عدم قدرة الجهات المحلية على تأدية مهامها بمعالجة قضية الألغام وتأمين الشريط الحدودي مع ايران والذي يصل طوله الى ١٢٠ كم بسبب الكلفة المالية العالية للعملية التي تتجاوز امكانات العراق المالية.

وأكد الياسري بحسب وكالة شينخزا الصينية أن الضرورة باتت ملحة لتدخل الأمم المتحدة للمساهمة في رفع الألغام ومخلفات الحرب العراقية الايرانية لأنها أصبحت خطرا يعرض أعدادا كبيرة من البشر للخطر، مبينا أن العديد من سكان المناطق الحدودية قتلوا أو قطعت أجزاء من أجسامهم بسبب هذه الألغام.

وكان برنامج الأمم المتحدة الانمائي ومنظمة اليونيسيف أعلنا في تقريرهما السنوي في تموز الماضي أن هناك حاجة ماسة إلى دعم المجتمع الدولي للعراق للتخلص من الألغام والمخلفات الحربية على طول حدوده المتاخمة لايران.

ويشار الى أن أهالي مدن بدرة وزرباطية والشهابي ومرزابات والرحمانية وجلات وهي مناطق زراعة ورعي مهمة تمتد على طول الحدود مع ايران، ناشدوا الجهات الحكومية لانقاذهم من الألغام التي قتلت وأصابت العديد منهم وخاصة الرعاة والفلاحين.

من جهة أخرى، ذكر مناف هدايت العباسي رئيس اللجنة الاعلامية في المجلس البلدي لناحية زرباطية الحدودية مع ايران أن جمعية الهلال الأحمر في واسط وزعت بوسترات على طلاب المدارس والمواطنين في مناطق الشريط الحدودي، تنبه السكان إلى عدم الاقتراب من المناطق التي يشتبه بوجود مخلفات حربية فيها لاسيما الألغام وكذلك ضرورة قيامهم بابلاغ الجهات المختصة بالأجسام الغريبة التي يشاهدونها.

اختتام مؤتمر العهد الدولي بدعم جهود السلم في العراق واندماجه إقليميا

بغداد / المدى

اختتم في بغداد مؤتمر العهد الدولي بخصوص العراق والذي عقد بين ممثلين عن الحكومة العراقية وممثلين عن الامم المتحدة حيث اوصى المؤتمر في بيان ختامي بدعم السلم في العراق والاندماج الاقليمي.

واشار الناطق الرسمي باسم الحكومة علي الدباغ في بيان الى ان المؤتمرين اتفقوا يوم السبت على ان الشراكة الجديدة بين العراق والمجتمع الدولي تهدف الى دعم التقدم الذي احرزه العراق خلال السنوات الماضية فضلا عن دعم جهود العهد الدولي فيما يتعلق بتسريع تعزيز سلام العراق وامنه وتعزيز التعاون والاندماج الاقليمي والدولي. واضاف الدباغ: انه تم بحث توجهات سياسة العراق الاجتماعية والاقتصادية للسنوات القادمة المستمدة من أولويات العهد الدولي مع العراق، كما قاموا باستعراض إنجازات العهد الدولي مع العراق وتقييم التقدم المحرز في خطة عمل الإصلاح وتنسيق السياسات والشراكة مع المجتمع الدولي والمضي قدماً على صعيد التخطيط الوطني والإصلاح والتفاعل بين حكومة العراق والمجتمع الدولي. ووقع العراق وثيقة العهد الدولي من اجل العراق في الثالث من أيار في عام ٢٠٠٧ خلال مؤتمر دولي عقد في شرم الشيخ في مصر حيث تعهد مسؤولون وممثلون لأكثر من ٦٠ دولة بمساعدة العراق على النهوض باقتصاده وإيجاد الحلول لمشاكله الأمنية والسياسية. فيما عقد مؤتمر العهد الدولي الثاني الذي عد مؤتمر المتابعة الاول في ٢٩ أيار من العام الماضي في العاصمة السويدية ستوكهولم لتقييم ما حققته الحكومة والدول المشاركة خلال المؤتمر الأول بمصر.

واضاف الدباغ: انه تم الاتفاق على أن العهد الدولي مع العراق كان أداة هامة لتوفير الدعم الدولي إلى شعب العراق في مرحلة انتقال سياسي وإعادة بناء اقتصادي. كما تم الاتفاق على أن هذه الشراكة الجديدة سترتكز على التقدم الذي أحرزه العراق خلال السنوات الماضية وإلى مجالات نجاح العهد الدولي مع العراق فيما يتعلق بتسريع تعزيز سلام العراق وأمنه وتعزيز التعاون والاندماج الإقليمي والدولي والازدهار لشعب العراق، كما يمضي العراق نحو المرحلة التالية ويعد خطته الوطنية للتنمية، بما في ذلك متطلبات واحتياجات الدعم الدولي، ينبغي وضع آليات مناسبة لدعم التقدم المحرز على أساس الالتزام المشترك. وذكر انهم وافقوا من حيث المبدأ، شريطة تأكيد الحكومة الجديدة التي سيتم تشكيلها بعد الانتخابات، على الانخراط مع الحكومة الجديدة لتحديد الأساس لهذه الشراكة الجديدة بين العراق والمجتمع الدولي. مشيرا الى ان ممثلي المجتمع الدولي اعربوا عن استعدادهم لدعم حكومة العراق في تحقيق أولوياتها وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بتطبيق خطة التنمية الوطنية وغيرها من ستراتيجيات السياسات الملائمة وأطر التعاون. وكان المستشار الخاص للسكرتير العام للامم المتحدة لشؤون العهد الدولي مع العراق ابراهيم غمباري والذي يزور العراق حاليا قد ترأس الوفد الاممي في المباحثات. واضاف بيان الناطق باسم الحكومة: انه سيتم توجيه الشراكة الجديدة نحو تعزيز عملية التنمية والتطبيع التام لوضع العراق الدولي كما أنها ستكون مرتكزة على ملكية عراقية كاملة وتخطيط ستراتيجي وطني مستدام وأكثر اندماجاً بقيادة حكومة العراق ودعم دولي أكثر فعالية استجابة للاولويات الوطنية التي تضعها حكومة العراق. وكان رئيس الوزراء قد قال: ان العراق يريد اليوم من المجتمع الدولي عدة أمور في مقدمتها إخراجه من طائلة الفصل السابع، ومراعاة التغييرات الإيجابية الكبيرة والإنجازات التي تحققت، وان يستمر التعاون مع الأمم المتحدة في مختلف المجالات، واضاف خلال استقباله المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العهد الدولي مع العراق إبراهيم غمباري: نحن بدورنا سنستمر في دعم ممثل الأمم المتحدة في العراق، ومساعدتنا في موضوع التنمية وتوسيع علاقاتنا الخارجية، ونعتقد بشكل أولي ان استمرار التعاون مع الأمم المتحدة اصبح في الوقت الحاضر أهم من مشروع العهد الدولي.

وتابع سيادته :لقد أنجز العهد الدولي الكثير على طريق تحقيق السيادة والأمن، ونجد التوجه العام للدول المشاركة في العهد الدولي يميل إلى عدم إستمراره.

من جهته قال غمباري المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون العهد الدولي مع العراق: لقد التقيت بعدد من ممثلي الدول في الأمم المتحدة وأبدوا تواصلهم في التعاون مع العراق، واضاف: استنادا إلى التطورات والإنجازات التي حققتها الحكومة العراقية نريد أن نضع آلية جديدة للتعاون بين العراق و الدول الأخرى، وسنقوم بإظهار الصورة الجديدة للعراق، وستكون لنا خطوات باتجاه دعم خروج العراق من الفصل السابع.

ذوو ضحايا المسلحين في البصرة: ما تعرضنا له لم يدرج في سجلات الشرطة

البصرة / وكالات

أكملت القوات الأميركية جمع المعلومات الخاصة بتعويض المتضررين من عملياتها في جنوب العراق، بينما تنتظر العائلات المتضررة من جرائم الميليشيات المسلحة في الجنوب تعويضات عن الأضرار البشرية والمادية التي اصابتها في مرحلة حكم الميليشيات ولم تُدون في سجلات الشرطة خوفاً من سطوة المسلحين.

وأعلن الجيش الأميركي في الجنوب العراقي في بيان له اكماله «تسجيل البيانات الخاصة بتعويض من تضرروا ماديًا أو بشريًا على يد قواته».

وقال البيان إن «دعوة المتضررين لتسجيل أسمائهم في قاعدة الإمام علي الجوية أعلنت عنها القوات الأميركية قبل ثلاثة أشهر وان القوات الأميركية ستكتفي بالتحقيقات التي أصدرتها الشرطة العراقية في شأن الحوادث لصرف التعويضات».

وقال تقرير لصحيفة الحياة: ان آلاف العائلات التي تضررت بشريًا أو مادياً تنتظر من الجهات العراقية إقرار قانون من البرلمان يحدد التعويضات الخاصة بكل حالة حيث تتنوع أسباب الضرر والجهات المسؤولة عنه في العراق بين ضحايا الميليشيات والمتضررين من النظام السابق قبل عام ٢٠٠٣.

وحسب قانون خاص بتعويضات المتضررين، صادق عليه البرلمان قبل نحو شهرين ولم يطبق حتى اليوم، فإن التعويض يشمل الأضرار المتمثلة بالقتل والفقدان جراء العمليات العسكرية والإرهابية والعجز الكلي أو الجزئي، إضافة الى الإصابات والحالات التي تتطلب علاجًا موقتاً والأضرار التي تصيب الممتلكات، الى جانب الأضرار المتعلقة بالوظيفة والدراسة.

ويشير الأهالي في محافظة البصرة الى أن المشكلة في تعويض ضحايا الميليشيات تكمن في التحقيقات التي أجريت وقت وقوع الحوادث

احد ضحايا العنف

التي لم تشر إلى الميليشيات بسبب تخوف أفراد الأمن من ذلك ما قد يضيع التعويض على ضحاياهم. ويقول صبحي غني وهو مواطن سقطت على منزله قذيفة هاون أطلقتها الميليشيات على قواعد للجيش البريطاني قبل ثلاثة أعوام: انه لم يجد أية جهة تحتضن قضيته و «كل ما حصل هو التحقيق من قبل الشرطة التي تخوفت من إدراج اسم الميليشيات المتورطة بإسقاط القذيفة على منزلي». ويضيف «التحقيقات لا تشير إلى الجهة الحقيقية المسؤولة عن الحادث لذلك سأجد صعوبة في استرجاع حقي» موضحاً «قمت بترميم منزلي من مالي الخاص لاقتناعي بأن مسائل التعويضات في بلدنا ستأخذ وقتاً طويلا».

ويقول بسام أحمد من أهالي حي جنينة: «قتل أخي على يد الميليشيات قبل أربعة أعوام وعندما ابلغنا الشرطة عن الحادث سجِّلت التحقيق بشكل يضمن إبعاد الميليشيات عن الموضوع بسبب تخوف المحقق من ذلك واعتذاره منا بحجة أن الإشارة إليهم قد تضر بنا وبه أيضاً وذلك بسبب تمكنهم من الإطلاع على التحقيق بعد كتابته من خلال أفرادهم الذي انخرطوا في سلك الشرطة». وأضاف «لدي نسخة من التحقيق لا يمكن أن تفيدنا بنيل التعويض». وتقول أم نافع التي فقدت إبنها في زمن النظام المباد إن: «هناك عدداً من العائلات التي فقدت ابناءها في حوادث بعيدة عن السياسة استطاعت تدوينهم ضمن سجلات ضحايا النظام السابق لصلتها بجهات حزبية حاكمة وسيحصلون على حقوق الشهيد والتعويضات الخاصة بذلك».